



تفاقم عجز الميزانية التونسية 56 في المئة

التوازنات المالية. وارتفعت موارد الاقتراض الحكومي بنسبة 33 في المائة لتقدر بنحو 7.1 مليار دينار (2.6 مليار دولار) مع نهاية شهر يونيو (حزيران) الماضي، وتوزعت بين 3.9 مليار دينار من القروض الخارجية و3.2 مليار من القروض الداخلية، وكان حجم هذه القروض لا يتجاوز حدود 5.3 مليار دينار (1.9 مليار دولار) بنهاية النصف الأول من سنة 2019. ونتيجة لاعتماد الحكومة على سياسة الاقتراض، فقد ارتفعت قيمة خدمة الدين الداخلي بنسبة 41 في المائة، فيما كانت خدمة الدين الخارجي قد عرفت بدورها زيادة بنسبة 16 في المائة. ونتيجة ذلك تفاقم الدين العمومي التونسي ليلبلغ 89.4 مليار دينار (نحو 36 مليار دولار)، مقابل 83.1 مليار دينار نهاية النصف الأول من سنة 2019.

المصدر (صحيفة الشرق الاوسط، بتصرف)

كشفت وزارة المالية التونسية عن تفاقم عجز الميزانية بنسبة 56 في المائة خلال النصف الأول من السنة الحالية، حيث بلغ حجم هذا العجز نحو 3.847 مليار دينار تونسي (حوالي 1.4 مليار دولار)، مقابل 2.453 مليار دولار خلال الفترة نفسها من السنة الماضية. وأرجعت الوزارة التونسية هذه الزيادة على مستوى عجز الميزانية، إلى ارتفاع نفقات التصرف الحكومية نتيجة تسجيل زيادة بنسبة 14 في المائة على مستوى كتلة الأجور التي مثلت إحدى نقاط الخلاف مع صندوق النقد الدولي الذي طالب بتخفيضها من 14 إلى 12 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. كما شهدت قيمة تسديد أصول الديون المستوجبة على الحكومة التونسية زيادة بنسبة 40 في المائة. وخلال النصف الأول من السنة الحالية، ونتيجة الركود الاقتصادي وتوقف الأنشطة المختلفة لأشهر متتالية جراء جائحة كورونا، فقد تقلصت الموارد الذاتية بنسبة 12 في المائة، وهو ما أثر على مختلف

12 per cent, which has affected various financial balances.

Government borrowing resources increased by 33 percent to approximately 7.1 billion dinars (2.6 billion dollars) at the end of last June, distributed between 3.9 billion dinars of external loans and 3.2 billion of internal loans, and the size of these loans did not exceed the limits of 5.3 billion dinars (1.9 billion dollars) by the end of the first half of 2019.

As a result of the government's reliance on borrowing policy, the value of the domestic debt service increased by 41%, while the external debt service, in turn, increased by 16%. As a result, the Tunisian public debt increased to 89.4 billion dinars (about 36 billion dollars), compared to 83.1 billion dinars at the end of the first half of 2019.

Source (Asharq Al-Awsat newspaper, Edited)

The Tunisian Budget Deficit Exacerbated 56%

The Tunisian Ministry of Finance revealed that the budget deficit has increased by 56 percent during the first half of the current year, as the size of this deficit reached about 3.847 billion Tunisian dinars (about 1.4 billion dollars), compared to 2.453 billion dollars during the same period last year.

The Ministry attributed this increase, at the level of the budget deficit, to the increase in government expenditures as a result of recording an increase of 14 percent at the level of the wage block, which represented one of the points of disagreement with the International Monetary Fund, which called for reducing it from 14 to 12 percent of GDP.

The value of debt repayment due to the Tunisian government also increased by 40%. During the first half of this year, as a result of the economic recession and the suspension of various activities for months in a row due to the Corona pandemic, the self-resources have shrunk by

استقرار واقع ظروف العمل في الهلكتة العربية السعودية

كشف تقرير مؤشر «PMI» التابع لمجموعة «ماركيت آي إتش إس» عن استقرار ظروف العمل في المملكة العربية السعودية، مع بداية النصف الثاني من العام الحالي، رغم استمرار تداعيات فيروس «كورونا المستجد»، حيث طرأ تحسُّن على مؤشرات الطلبات الجديدة في الإنتاج والتوظيف ومخزون المشتريات. وبحسب التقرير فقد شهد اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في السعودية استقراراً في ظروف العمل، في بداية النصف الثاني من العام الحالي (2020)، ما يشير إلى ارتفاع بنسبة 47.7 نقطة في شهر يونيو (حزيران) الماضي.

تجدر الإشارة إلى أن مؤشر «PMI» هو مؤشر مركب أحادي الرقم يرصد أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط، كما هو مشتق من مؤشرات الطلبات الجديدة



والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات، إذ إن أي قراءة أكبر من 50.0 نقطة تشير إلى تحسن إجمالي في القطاع.

وبحسب المؤشر، ساهمت أربعة من العناصر الخمسة للمؤشر بتأثيرات إيجابية، حيث سجلت الطلبات الجديدة زيادة أكبر بواقع 1.5 نقطة، يليها الإنتاج بزيادة 0.8 نقطة، كذلك مخزون المشتريات المرتفعة 0.6 نقطة، وكذلك التوظيف الصاعد 0.2 نقطة، في وقت ازداد فيه طول مواعيد تسليم الموردين بمعدل أقل بكثير من شهر

يونيو.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

Stability of Working Conditions in the KSA

The report of the «PMI» index of the «Market IHS» group revealed the stability of working conditions in the Kingdom of Saudi Arabia, with the beginning of the second half of this year, despite the continued repercussions of the emerging Coronavirus, as there was an improvement in the indicators of new demands in production and employment and inventory of purchases.

According to the report, the economy of the non-oil-producing private sector in Saudi Arabia witnessed stability in working conditions at the beginning of the second half of this year (2020), indicating an increase of 47.7 points in the month of June.

It should be noted that the "PMI" index is a single-digit composite index that monitors the performance of the non-oil producing private

sector, as it is derived from the indicators of new orders, production and employment, supplier delivery dates and stock of purchases, as any reading greater than 50.0 points indicates a total improvement in the sector.

According to the index, four of the five elements of the index contributed to positive effects, as new orders registered a larger increase of 1.5 points, followed by production with an increase of 0.8 points, as well as a high purchase stock of 0.6 points, as well as an upward employment of 0.2 points, at a time when the length of delivery times for suppliers increased at a rate of much less than in June.

Source (Asharq Al-Awsat newspaper, Edited)

انخفاض التضخم السنوي في الإمارات

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر يونيو/حزيران الفائت انكماشاً هو الثامن عشر له على التوالي منذ مطلع العام الماضي 2019، ما أدى إلى انخفاض التضخم السنوي بمقدار 2.36%، بينما ارتفع على أساس شهري بمقدار 0.33% مقارنة مع مايو/أيار من العام الجاري، وذلك بحسب بيانات صادرة عن «الهيئة الاتحادية للإحصاء والإحصاء».

وقادت أسعار خمس مجموعات إنفاق رئيسية التضخم للتراجع الشهري في يونيو/حزيران الماضي، هي:

التجهيزات والمعدات المنزلية بمقدار 1.02%، وخدمات الاتصالات 0.7%، وخدمات الصحة 0.06%، والترويح والثقافة 0.39%، وأخيراً الملابس والأحذية بمقدار 0.35%. في حين ارتفعت أسعار ست مجموعات إنفاق رئيسية على أساس

شهري، هي: الأغذية والمشروبات 0.09%، وخدمات السكن والمياه والكهرباء والغاز 0.48%، والنقل 1.04%، والتعليم 0.19%، والمطاعم والفنادق 1.27%، وأسعار السلع والخدمات المتنوعة بمقدار 0.56%، فيما حافظت أسعار التبغ على مستوياتها الشهرية.

وعلى صعيد إمارات الدولة؛ فقد ارتفع معدل التضخم الشهري في دبي 0.16%، والشارقة 1.57%، وأم القيوين 0.38%، وعجمان 0.95%، والفجيرة

0.38%، بينما انخفض في إمارتي أبوظبي 0.08%، ورأس الخيمة 0.01%.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)



Annual Inflation in the UAE Drops Down

The consumer price index in the United Arab Emirates recorded a contraction of eighteen in a row since the beginning of last year 2019 during the month of June, which led to a decrease in annual inflation by -2.36%, while it rose on a monthly basis by 0.33% compared to May of this year, according to data issued by the Federal Competitiveness and Statistics Authority.

The prices of five major spending groups led inflation to the monthly decline in last June: equipment and household equipment by 1.02%, communications services 0.7%, health services 0.06%, recreation and culture 0.39%, and finally clothes and shoes by 0.35%. While the

prices of six major spending groups rose on a monthly basis: food and beverages 0.09%, housing services, water, electricity and gas 0.48%, transportation 1.04%, education 0.19%, restaurants and hotels 1.27%, and prices of miscellaneous goods and services increased by 0.56%, while maintaining tobacco prices are at their monthly levels.

At the level of the UAE, the monthly inflation rate in Dubai increased by 0.16%, Sharjah by 1.57%, Umm Al Quwain by 0.38%, Ajman by 0.95%, and Fujairah by 0.38%, while in Abu Dhabi, it fell by 0.08% and Ras Al Khaimah by 0.01%.

Source (Al-Khaleej Newspaper-UAE, Edited)



■ ارتفاع إصدارات الدين الخاص في المغرب 26 في المئة

الرئيسية المصدرة للدين الخاص بـ80.3 في المائة من إجمالي الإصدارات، كاشفا عن إصدار البنوك في السوق مبالغ مهمة ناهزت 58 مليار درهم (5.8 مليار دولار)، سواء على شكل شهادات إيداع أو سندات، أي 67 في المائة من إصدارات الدين الخاص المنجزة سنة 2019.

وبالنسبة لمساهمة الدين الخاص في تمويل الاقتصاد، كشف البنك المركزي عن ارتفاع نسبة مساهمته من 22 في المائة سنة 2018 إلى 29 في المائة خلال 2019؛ مبينا أن هذه الزيادة تعزى إلى ارتفاع أكثر أهمية لحجم إصدارات الدين الخاص الذي انتقل من 69 مليار درهم (6.9 مليار دولار) سنة 2018 إلى 82.6 مليار درهم (8.2 مليار دولار) العام الماضي.

المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

كشف بنك المغرب (البنك المركزي) عن ارتفاع إصدارات الدين الخاص في العام الماضي؛ حيث بلغت 86.8 مليار درهم (8.6 مليار دولار) أي بزيادة نسبتها 26 في المائة، مستفيدة من سياق معدلات فائدة منخفضة.

وأظهر التقرير الصادر عن البنك المركزي حول الاستقرار المالي والذي نشره بالاشتراك مع هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، أن التطور يعزى إلى ارتفاع إصدارات شهادات الإيداع 35 في المائة، وكذلك سندات شركات التمويل التي ضاعفت حجم إصدارها من 5 إلى 10 مليارات درهم.

وبحسب التقرير فقد ظلت إصدارات الدين الخاص العام الماضي تهيمن عليها سندات الدين القابلة للتفاوض بنسبة 72 في المائة، مقابل 64 في المائة خلال 2018، علما أن شهادات الإيداع تمثل أكثر من نصف إجمالي إصدارات الدين الخاص.

وبيّن بنك المغرب أن مؤسسات القروض (بنوك وشركات التمويلات) تظل الجهات

Bank Al-Maghrib indicated that loan institutions (banks and finance companies) remain the main issuers of the debt for 80.3 per cent of the total issuances, revealing that banks have issued significant amounts of approximately 58 billion dirhams (\$5.8 billion) in the market, whether in the form of certificates of deposit or bonds, or 67 percent of the private debt issuances completed in 2019.

With regard to the contribution of private debt to financing the economy, the Central Bank revealed that its share increased from 22 percent in 2018 to 29 percent in 2019; Noting that this increase is due to a more significant increase in the volume of private debt issuances, which moved from 69 billion dirhams (6.9 billion dollars) in 2018 to 82.6 billion dirhams (8.2 billion dollars) last year.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

■ Rise of Private Debt Issuances in Morocco by 26%

Bank Al-Maghrib (the central bank) revealed an increase in private debt issuances in the past year; where it reached 86.8 billion dirhams (8.6 billion dollars), an increase of 26 per cent, taking advantage of the context of low interest rates.

The report issued by the Central Bank on Financial Stability, which was published jointly with the Insurance and Social Reserve Supervisory Authority and the Moroccan Capital Market Authority, showed that the development was due to a 35 percent increase in certificates of deposits, as well as financing company bonds that doubled the size of their issuance from 5 to 10 billion dirhams.

According to the report, private debt issuances remained dominated by negotiable debt securities last year at 72 percent, compared to 64 percent in 2018, noting that certificates of deposit account for more than half of all private debt issues.



■ الخسائر تجاوزت 16 مليار دولار والبنك الدولي يعرض مساعدته للبنان جراء انفجار مرفأ بيروت

وبحسب المركز تعتبر المساعدات المالية الخارجية، وخاصة من دول الخليج، القشة الوحيدة التي يتعلّق بها لبنان ويعوّل عليها لتسحبه إلى برّ الأمان وتنتقذه من الإفلاس وليس التدهور الاقتصادي الذي يعاني منه بالفعل حالياً.

ويشهد لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود، تتسم بتراجع غير مسبوق لقيمة عملته أدى إلى إغراق نصف الشعب في الفقر. وتسبب الانهيار الاقتصادي الذي أدى إلى تسريح أعداد هائلة من الموظفين وارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات الضرورية، ما دفع إلى ارتفاعات تاريخية في التضخم.

وكان شهد لبنان منذ خريف 2019 انقراضاً شعبية غير مسبوقه ضد الطبقة السياسية التي يُنظر إليها على أنها فاسدة وعاجزة عن وضع حدٍّ للأزمة الاقتصادية الحادة التي تعيشها البلاد.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

أبدى البنك الدولي استعداده لتقديم المساعدة إلى لبنان لمواجهة تداعيات انفجار مرفأ بيروت الذي أودى بحياة العشرات وأصاب آلاف الأشخاص فضلاً عن الأضرار البالغة التي تسبب فيها.

وكشف البنك عن استعداده لإجراء تقييم سريع للأضرار والاحتياجات ولتطوير خطة إعادة الإعمار وفقاً للمعايير الدولية. كما أبدى البنك استعداده لتقديم خبرات من جميع أنحاء العالم لإدارة عمليات التعافي وإعادة الإعمار بعد الكوارث. وأكد على شراكته للبنان الممتدة منذ عقود والتزامه بالوقوف إلى جانب اللبنانيين الذين عانوا من العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والذين أظهروا باستمرار القوة والمرونة في التغلب على الأوقات الصعبة.

في الموازاة، كشف المركز الكويتي للدراسات الاستراتيجية، عن حاجة لبنان إلى نحو 16 مليار دولار لإعادة إعمار ما خلفه انفجار بيروت من تدمير كلي وجزئي لمنشآت حيوية وسكنية وإعادة ترميم الملاحه البحرية، بالإضافة إلى خسائر أخرى.

■ Losses Exceeded \$16 Billion & the WB Offers its Assistance to Lebanon Due to Beirut Port Explosion

The World Bank has indicated its willingness to provide assistance to Lebanon to cope with the repercussions of Beirut port explosion that has killed tens and injured thousands of people, as well as the severe damage it has caused.

The bank revealed its willingness to conduct a rapid assessment of the damages and needs to develop the reconstruction plan in accordance with international standards. The bank is also ready to provide expertise from all over the world to manage recovery and post-disaster recovery. Affirming its decades-long partnership with Lebanon and commitment to stand by the Lebanese people who have suffered from many economic and social challenges and who have continuously demonstrated strength and flexibility in overcoming difficult times.

In parallel, the Kuwait Center for Strategic Studies revealed that Lebanon needs about 16 billion dollars to reconstruct the total and partial destruction of vital and residential facilities left by the Beirut explosion, and the restoration of marine navigation, in addition to other

losses.

According to the center, foreign financial aid, especially from the Gulf states, is the only straw that Lebanon relates to and relies on to withdraw it to safety and save it from bankruptcy, not the economic deterioration it is already suffering from.

Lebanon is experiencing its worst economic crisis in decades, characterized by an unprecedented decline in the value of its currency, which has plunged half of the people into poverty. The economic meltdown, which led to massive layoffs and massive increases in the prices of essential goods and services, led to historic hikes in inflation. Since the fall of 2019, Lebanon has witnessed an unprecedented popular uprising against the political class, which is seen as corrupt and incapable of putting an end to the severe economic crisis the country is experiencing.

Source (New Arab newspaper, Edited)